

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية

المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد اختتمنا بفضل الله فصلاً آخرًا مثمرًا بالنجاح من رحلتنا لتعزيز الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السلطنة.

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.م. ع يسعدني أن أضع بين أيديكم البيانات المالية للربع الأول من السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥، وذلك بناءً على البيانات المالية غير المدققة.

لقد اتسم النمو العالمي في مطلع العام ٢٠٢٥ بكونه معتدلاً، نظراً لتوجه البنوك المركزية بالموازنة بين احتواء التضخم ودعم النشاطات الاقتصادية. وقد شهدت أسواق النفط تقلبات متجددة بسبب مخاوف تتعلق بالإمدادات والرسوم الجمركية. ورغم هذه التحديات، يتوقع صندوق النقد الدولي تحسناً في النمو الإقليمي، مما يعكس التيسير النقدي التدريجي وجهود التنويع الاقتصادي.

لا يزال الاقتصاد العُماني يواصل مسيرته بثبات، مدعوماً بتطور الأنشطة غير النفطية، لا سيما في قطاعات التصنيع والخدمات اللوجستية والسياحة، التي تستفيد بشكل متزايد من مبادرات الحكومة لتنويع الاقتصاد. وقد شهد التضخم تراجعاً ملحوظاً، حيث انخفض معدل مؤشر أسعار المستهلك إلى ٠,٦% في مارس ٢٠٢٥، وهو أدنى مستوى له منذ نوفمبر ٢٠٢٤، مدفوعاً بشكل رئيسي بانخفاض أسعار المواد الغذائية والمشروبات. في الوقت ذاته، حافظت سلطنة عُمان على تصنيفها الائتماني السيادي عند مستوى استثماري (BBB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس التزام الحكومة بإدارة مالية منضبطة وتنفيذ سياسات رشيدة لخفض الدين العام.

وقد قطعت عُمان خطوات كبيرة في تعزيز وضعها المالي من خلال الإصلاحات المالية والاقتصادية المستهدفة وإعادة هيكلة الحكومة. كما حققت هذه المبادرات، التي تسترشد بخطة مالية متوسطة الأجل، توازناً بين الإيرادات والإنفاق العام، مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية. وقد أعطت الحكومة الأولوية لخفض الديون، بهدف خفض الدين العام إلى ٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٧، مع تعزيز الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، مما عزز الربحية وخفض الديون.

ومن المتوقع أن يحافظ الحساب الجاري على فائض، وأن يظل التضخم منخفضاً عند متوسط ١,٩% خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧. وعلاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن تؤدي ظروف الائتمان المواتية للقطاع الخاص إلى دفع نمو الإقراض بنسبة ٥%-٦% سنوياً.

ويظل في بنك نزوى التزامنا الثابت متمثلاً في إيماننا الراسخ بأن الخدمات المصرفية الإسلامية تخدم غرضاً أسمى من تحقيق الأرباح، ونحن ملتزمون بتحقيق هدفنا من خلال إثراء حياة عملائنا ومجتمعاتنا. وقد لعبنا -بفضل الله- خلال الفترة الصعبة وفي مرحلة التعافي الحالية، دوراً حاسماً في تعزيز البرامج الحكومية التي قدمت دعماً مهماً للأفراد والشركات. لذا نحن لا نزال ملتزمين بمواصلة المساهمة في تقديم الدعم اللازم لمجتمعاتنا في الوقت الذي يشهد الاقتصاد الوطني تعافياً مستمراً.

الأداء المالي

خلال هذه الفترة، حقق بنكم أداءً مالياً جديراً بالثناء، حيث ارتفع صافي الربح بنسبة 17%. ويأتي هذا النجاح نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الواقع الاقتصادي، بما في ذلك البيئة التنافسية والميزانية العمومية المرنة.

لقد لاحظنا تقدماً كبيراً في عملياتنا التجارية الأساسية، مما يجسد التزامنا الثابت بتقديم قيمة استثنائية لكل من عملائنا الكرام والمساهمين الكرام. ومن الجدير بالذكر أن حقوق المساهمين لدينا ارتفعت بنسبة جيدة بلغت 4%، مما يؤكد قدرتنا القوية في توليد رأس المال. في حين ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 7%، والمصروفات التشغيلية بنسبة 5% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث استثمر البنك في تعزيز البنية التحتية التشغيلية لمواجهة ديناميكيات السوق المتطورة. وتؤكد هذه النتائج التزامنا بتحقيق النمو المتوازن والتنوع في مصادر الدخل وإدارة التكاليف وتحسين الهامش والتحول الرقمي وتوسيع باقة منتجاتنا وقاعدة العملاء. نحن لا نزال ثابتين في التزامنا بقيادة النمو المستدام وتوفير قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة.

ومن جانب آخر، وصل إجمالي أصول البنك 1,903 مليون ريال عماني كما في 31 مارس 2025، بزيادة قدرها 14% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وارتفع إجمالي محفظة التمويل بنسبة 15% لتصل إلى 1,636 مليون ريال عماني، في حين ارتفع إجمالي محفظة ودائع العملاء إلى 1,580 مليون ريال عماني، بزيادة قدرها 16% عن العام السابق. وسيدفعنا هذا النمو في أعمالنا على مستوى الأفراد والشركات نحو تحقيق أهدافنا طويلة المدى.

نحن واثقون من أن ركائزنا الاستراتيجية التي لم تتغير وميزانيتنا العمومية المرنة تضعنا في وضع جيد لإدارة التحديات الاقتصادية ومواصلة تقديم القيمة المضافة لعملائنا ومساهميننا.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يواصل اقتصاد سلطنة عُمان تحقيق نمو مطرد، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2,3% خلال عام 2025. وسيقود هذا التوسع بالدرجة الأولى القطاع غير النفطي، الذي يُتوقع أن ينمو بنسبة 5,6%، مما يعكس نجاح جهود التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة قطاعات التصنيع والخدمات والسياحة في دعم النمو الشامل.

وتستمر جهود الحكومة الناجحة في التنويع الاقتصادي، حيث تساهم قطاعات التصنيع والبناء والسياحة بشكل رئيسي في هذا التطور. ويأتي هذا النمو مدعوماً بالجاذبية المتزايدة لسلطنة عُمان لأسواق دولية جديدة مثل أوروبا، وتطبيق التأشيرة السياحية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي من المتوقع أن تسهم في تعزيز عدد الزوار.

على صعيد الهيدروكربونات، من المتوقع أن يشهد إنتاج النفط زيادة تدريجية، إلا أن انخفاض أسعار النفط العالمية قد يُعَوِّض جزئياً عن مكاسب الإيرادات. ومع ذلك، من المتوقع أن يسهم ارتفاع إيرادات الغاز الطبيعي، إلى جانب توسيع القاعدة الضريبية، في تعزيز الإيرادات المالية وضمان الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

لا تزال السياسة المالية في عُمان تتسم بالحكمة، إذ تعتمد الحكومة في ميزانيتها على متوسط سعر للنفط يبلغ 60 دولاراً للبرميل في عام 2025. ورغم هذه التوقعات المتحفظة، لا تزال المؤشرات المالية إيجابية. ومن المتوقع أن يظل التضخم منخفضاً عند 1,5%، وأن تحافظ عُمان على فائض مالي، مما يعكس التحسينات المستمرة في إدارة المالية العامة.

من المتوقع أن يحافظ القطاع المصرفي في عُمان على مرونته في عام 2025، مدعوماً ببيئة اقتصادية كلية مستقرة، وتحسن الوضع المالي، ومبادرات التنويع الاقتصادي المستمرة. وستساعد جهود ضبط المالية العامة في البلاد، إلى جانب دعم الحكومة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإصلاحات مناخ الاستثمار، على تعزيز تنمية القطاع الخاص وتعزيز فرص الإقراض في مختلف القطاعات.

وفي ظل هذا المشهد الاقتصادي الديناميكي، فإن القطاع المصرفي في سلطنة عمان، بما في ذلك الخدمات المصرفية الإسلامية، لا يزال في وضع يسمح له بالبقاء مرئياً. إن بنك نزوى، على وجه الخصوص، في أتم الاستعداد لاغتنام الفرص المستقبلية وتقديم القيمة المثلّية لمساهميّه. وتؤكد التحسينات الأخيرة في التوقعات والتصنيفات من قبل الوكالات الدولية الشهيرة الثقة في الإصلاحات الحكومية وقوة النظام المصرفي في سلطنة عمان. ومع التزامه بقيادة نمو التمويل الإسلامي والاستفادة من ميزانيته العمومية القوية وإدارة المخاطر الحكيمة، يهدف بنك نزوى إلى الاستفادة من الفرص الناشئة ودفع النمو المستدام مع تقديم أقصى قيمة لأصحاب المصلحة.

شكرنا وتقديرنا

بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري وجزيل امتناني لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد- حفظه الله ورعاه - على بصيرته الثاقبة وقيادته الحكيمة التي تواصل جهودها الحثيثة للنهوض بالبلاد وقطاع الصيرفة الإسلامية. كما نوجه شكراً خاصاً إلى البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية لدعمهم المستمر.

ونحن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل وحماس. ونحن على ثقة بأنه بدعمكم المتواصل، سيتمكن بنك نزوى ليس فقط من استغلال الفرص وتجاوز التحديات المستقبلية، بل سيواصل النمو والتطور، ويضع معايير جديدة للتميز في قطاع الصيرفة الإسلامية.

خالد بن عبد الله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة